الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/663
6 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
المادة ٥٨ من جدول الأعمال

تخفيض الميزانيات العسكرية

تقرير اللجنة الأولى

المقرر: السيد ماكير كابوري (بوركينا فاصو)

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون:

"تخفيض الميزانيات العسكرية:

"(أ) تخفيض الميزانيات العسكرية؛

"(ب) وضوح وتخفيض الميزانيات العسكرية"

في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة وفقا لقرارها ٢٥/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٢ - وفي الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، إدراج البند في جدول أعمالها وإحالته إلى اللجنة الأولى.

٣ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، قررت اللجنة الأولى إجراء مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها، وهي البنود من ٥٧ إلى ٧٥ ومن ٧٧ إلى ٨٢.

081293 081293 93-68793

وقد جرت المداولات بشأن هذه البنود في الجلسات من الثالثة إلى الرابعة عشرة المعقودة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/48/SR.3-14). وتم النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بهذه البنود في الجلسات من الثامنة عشرة إلى الثالثة والعشرين المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٥ و ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/48/SR.18-23). وتم اتخاذ إجراءات بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بتلك البنود في الجلسات من الرابعة والعشرين إلى الثلاثين المعقودة في ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/48/SR.24-30).

٤ - وفيما يتعلق بالبند ٥٨، عرضت على اللجنة الأولى الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية: النفقات العسكرية المبلغة من الدول في شكل موحد (A/48/271 و Add.1 و 2)؛

(ب) رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة (A/48/222).

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.1/48/L.2 و Rev.1

٥ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قدمت ألمانيا ورومانيا مشروع قرار بعنوان "تخفيض الميزانيات العسكرية: وضوح النفقات العسكرية" (A/C.1/48/L.2) نصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراها ١٤٢/٣٥ باء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، الذي أدخل نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وقرارها ٢٥/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وقرارها ٥٤/٤٧ باء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بشأن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية،

"وإذ تلاحظ أنه منذ ذلك الحين يجري طوعا تقديم تقارير وطنية عن النفقات العسكرية من عدد من الدول الأعضاء التي تنتمي إلى مناطق جغرافية مختلفة،

"وإذ تعرب عن تقديرها للأمين العام لموافاته الدول الأعضاء بتقارير عن النفقات العسكرية،

"وإذ ترحب بقرار الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الوارد في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ بشأن المفاوضات المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن[١]، والقاضي بتبادل المعلومات سنويا عن ميزانياتها العسكرية، على أساس الفئات الواردة في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد،

"وإذ ترحب أيضا بالتقدم المحرز مؤخرا في الحد من الأسلحة ونزع السلاح مما سيؤدي، في الأمد الطويل، إلى تخفيضات هامة في النفقات العسكرية،

"واقتناعا منها بأن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب والتحسن الناجم عن ذلك في العلاقات الدولية يشكلان أساسا سليما لزيادة تعزيز الوضوح والشفافية في جميع المسائل العسكرية،

"وإذ تؤكد أن من شأن زيادة تدفق وتبادل المعلومات عن النفقات العسكرية أن تسهم في إمكانية التنبؤ بالأنشطة العسكرية، مما يعزز السلم والأمن الدوليين على صعيد عالمي وإقليمي،

"وإذ تشير إلى أن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية تقضي بأن يستمر العمل بنظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية بل ويمكن زيادة تحسينه،

"١ - تدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاشتراك في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة؛

"٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وتوسيع الاشتراك فيه وأن يقدم تقريرا عن الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛

"٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين بندا بعنوان 'وضوح النفقات العسكرية'".

---

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.IX.8، التذييل الثالث، الصفحة ٤٨٨.

٦ - وفي الجلسة ١٩ المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عرض ممثل ألمانيا بالنيابة عن ألمانيا ورومانيا مشروع قرار منقحا (A/C.1/48/L.2/Rev.1) انضمت إليهما في تقديمه كل من اسبانيا وايرلندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وبيلاروس وتركيا والدانمرك وسلوفاكيا والسويد وفرنسا وفنلندا وكوستاريكا ولكسمبرغ وليسوتو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهنغاريا واليونان. وبالإضافة إلى ذلك اشترك في تقديم مشروع القرار المنقح فيما بعد كل من بنما وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكندا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهايتي وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٧ - وفي الجلسة ٢٤ المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/48/L.2/Rev.1 بدون تصويت (انظر الفقرة ٨).

ثالثا - توصية اللجنة الأولى

٨ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تخفيض الميزانيات العسكرية : وضوح النفقات العسكرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراها ١٤٢/٣٥ باء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، الذي أدخل نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وقرارها ٢٥/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وقرارها ٥٤/٤٧ باء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بشأن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية،

وإذ تلاحظ أنه منذ ذلك الحين يجري طوعا تقديم تقارير وطنية عن النفقات العسكرية من عدد من الدول الأعضاء التي تنتمي إلى مناطق جغرافية مختلفة،

وإذ تعرب عن تقديرها للأمين العام لموافاته الدول الأعضاء بتقارير عن النفقات العسكرية،

وإذ ترحب بقرار الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الوارد في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ بشأن المفاوضات المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن[٢]، والقاضي بتبادل المعلومات سنويا عن ميزانياتها العسكرية، على أساس الفئات الواردة في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد،

وإذ ترحب أيضا بالتقدم المحرز مؤخرا في الحد من الأسلحة ونزع السلاح مما سيؤدي، في الأمد الطويل، إلى تخفيضات هامة في النفقات العسكرية،

واقتناعا منها بأن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب والتحسن الناجم عن ذلك في العلاقات الدولية يشكلان أساسا سليما لزيادة تعزيز الوضوح والشفافية في جميع المسائل العسكرية،

وإذ تؤكد أن من شأن زيادة تدفق وتبادل المعلومات عن النفقات العسكرية أن تسهم في إمكانية التنبؤ بالأنشطة العسكرية، مما يعزز السلم والأمن الدوليين على صعيد عالمي واقليمي،

وإذ تشير إلى أن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية تقضي بأن يستمر العمل بنظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية بل ويمكن زيادة تحسينه،

١ - تدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاشتراك في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة؛

٢ - تطلب الى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وتوسيع الاشتراك فيه وأن يقدم تقريرا عن الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛

٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين بندا بعنوان "وضوح النفقات العسكرية".

- - - - -

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.IX.8، التذييل الثالث.